مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٢/١٥

من أجل مصر

بعـــد أن تكلمـــت الأغلبيـــة الصـــامتة

« لا عيب فى اى تجربة ديمقراطية ناشئة ما زالت تتلمس خطاها ان تقع فى خطأ الممارسة ، ولكن العيب ان يتحول خطأ الممارسة الى ممارسة للخطـا .. »

بعد ان انقشع دخان الاحداث الاليمة التى وقعت ، واستعادت السلطة قبضتها على زمام الامور بحكم مسئوليتها الدستورية وقال الشعب كلمته واضحة فى الاستفتاء الذى جرى ، وبالتالى اصبحت الرؤية اكثر وضوحا لمعرفة اسبابها وملابساتها والمسئولية عن المسار المدمر الذى اتخذته ، يتعين على كل مصرى ، سواء وقف على حافة هذه الاحداث او جرفته تياراتها ، ان يراجع نفسه ويراجع ما حدث .

لا يحق لاحد ان ينسى احداث هذين اليومين المروعين لزمن طويل قادم ، ولا يحق ان تكون هناك اقلية ناطقة فاعلة واغلبية صامتة متلقية .. بل يجب ان يفتح كل منا عقله وقلبه ولسانه يفكر ويبحث ويتأمل ويقول رأيه .. فماضاع ما ضاع ، وما حدث ما حدث من دمار واخطار ، الا لاننا نحن الذين نؤثر الصمت تخذنا بالصمت وغرقنا فيه سنوات طويلة وتركنا لمحترفى الكلام ومحترفى السياسة ومحترفى التنظيمات — من صدق أو من تضليل — حرية الحديث وحرية الفعل وحرية الحركة ، فى كل موقف حاسم وكلما لزم الامر . واكتفينا نحن بالفرجة

او الوقوف على جانبى الطريق ، نلتمس من الاحداث زادا نلوكه بين اشداقنا ونجتره دون نتيجة . اما الذين ينظمون ويدبرون فى النور أو فى الظلام ، فوق الارض أو تحتها ، فهم الذين يتحركون ، وهم الذين يركبون موجة الرضا وموجة السخط ، ومشاعر النصر ومشاعر الهزيمة ، ومواكب الانتخابات وهم المستفيدون على كلّ الوجوه وفى كل الاحوال .

وتلك فى الحقيقة هى المشكلة من بدايتها .. فى الشارع وفى الجامعة ، فى المؤسسة وفى المصنع ، فى الاحزاب وفى مجلس الشعب وعلى كل المستويات .. مشكلة الاغلبية الصامتة التى اعتادت الموقف السلبى وركنت اليه ، ووقفت خلال احداث الايام الماضية تتفرج على اعمال السلب والنهب والتدمير ، وعلى مظاهرات احتجاج تبدأ سلمية هادئة منظمة وتنقلب الى تخريب واشعال نار وحرائق ، ثم ينساق صغارها بغريزة القطيع الى قذف بالطوب وبالحجارة ، والى ترديد شعارات وهتافات لايفهمون منها شيئا . لم تتعلم هذه الاغلبية الصامتة ، ولم نتعلم نحن كشعب حتى الان كيف نعبر تعبيرا حضاريا مهذبا عن قرار لا نرضاه ، أو نشعر أن فيه غبنا وقع أو تجاوزا لا نستطيع احتماله .. واذا عبرنا عن ذلك فنحن لا نعرف عند اى حد نقف ، ولا كيف نكون حذرين فلا ننقاد لتلك الفئات القليلة المنظمة — والتى توجد فى كل زمان ومكان — التى توجه مشاعر الاحتجاج الى سخط ، وتلهب مشاعر السخط الى عدوان ، وتقلب العدوان — فى يسر يسير — الى تدمير وتخريب ، ندفع نحن ثمنه آخر الامر .

لا ينبغى أن ننسى احداث هذين اليومين ، لانها علامة على مفترق الطرق فى شارع الديمقراطية الطويل ، الذى لايزال مليئا بالحفر والمطبات والمنحنيات الجانبية التى تقود الى طريق مسدود . واذا غفلنا عن مغزى هذه الاحداث لحظة اخرى فى المستقبل القريب ، فما ايسر أن نجد انفسنا فى نفس الشارع الذى وجدت شعوب اخرى نفسها فيه بعد أن عجزت عن حل مشكلاتها وصراعاتها حلا اجتماعيا سليما ، وهو شارع الرأى الواحد والحزب الواحد .

واذا كان لنا نحن الذين لذنا بالصمت طويلا أن نتكلم .. نحن الذين وعينا فى فترة من التيه والضلال والتخبط نهاية عهد الاحزاب والملكية القديمة وبدايات الثورة ، وتحمسنا لها وصفقنا وسايرنا ، ثم ما لبث الحماس أن انطفأ وخبا وانقطع مدده ، لاخطاء لم نكن نملكلها دفعا ولاردها ، وعاد حماسنا مرة اخرى بعد ثورة التصحيح يتنفس بالامل والرجاء .. اذا كان لنا أن نتكلم ، فلنقل ان الاحداث الاخيرة هى محصلة لسلسلة طويلة من الاخطاء قد ارتكبت من الجميع لا نبرىء منها احدا .. الحكومة أخطأت ، والاحزاب أخطأت ، والهيئات والنقابات أخطأت ، والصحافة أخطأت . والاغلبية الصامتة غرقت فى مزيد من الصمت فأخطأت ، واستغلت تلك الفئة الشاردة الرافضة مستودع الخطأ الكبير هذا ، فاستثمرته على النحو المحزن الذى وقع

وفى كل بلاد العالم — لا فى مصر وحدها — فئات متطرفة رافضة . لانها عاجزة ومرفوضة وخارجة عن القنوات الشرعية القائمة ، فهى تستغل دائما جو الازمات ، واختناق المشاعر ، وغياب الرؤية لتنفث سمومها وتثبت وجودها .

ولا يحمى اى مجتمع منها غير تعددقنوات التعبير واتصالها ، واتساع آفاق الرؤية واشراك كافة طوائف الشعب وطبقاته فى ادراك كل جوانبها ، مع دعم مستمر لكل سياج يحمى الحرية والشرعيـــة والعدالة ويتيح لاجهزة القانون تعقبوبؤر الفساد وبترها دون رحمة امام الملا .

ولا عيب فى اى تجربة ديمقراطيـة ناشئة مازالت تتلمس خطاها أن تقع فى خطأ الممارسة ، ولكن العيب أن يتحول خطأ الممارسة الى ممارسة للخطأ . واذا كان ثمة تشخيص لما حدث ، فانه بغير شك نتيجة لانسداد قنوات التعبير الموصلة بين الشعب والحكومة من جهة وانسداد قنوات التوعية والاعلام الموصلة بين الحكومة والشعب من جهة أخرى . ومن الثابت أن نجاح اى نظام ديمقراطى انما يستند الى انتظام الحركة فى هذين الاتجاهين . بل ان انتشار الحقيقـــة ووصولها الى المواطن العادى فى اقصى موقع هو الضمانة الوحيدة لاستمرار الديمقراطية ، وعدم وقوعها فريســـة للاشاعات وانصاف الحقائق وانصـــاف الاكاذيب .

ان مصر تواجه ازمة اقتصادية طاحنة نتيجة لتراكمات لم يكن سبيل لعلاجهـا على مر سنوات طويلة . ولقد بلغت هذه الازمة حدا يوشك أن يقود البلاد كلها الى المهالك . وكان لزاما — فى وقت أحجم فيه الصديق وتلمظ فيه العدو — ان تلجأ الحكومة الى اجراءات جذرية ، أو الى عملية جراحية أن صح هـذا التعبير ، أجمع كبار الاطباء الاقتصاديين على انها السبيل الوحيد الباقى للعلاج.

ولا يجادل أحد فى صحة هـــذه القرارات وحكمتها وسلامتها ، ولكن الخطأ الذى وقعت فيه الحكومة هـــو انها لم تمهد لها التمهيد الصحيح . ان الطبيب وهو يعالج مريضا مشرفا على الهلاك ، مطالب بأن يشرح لمريضه ويقنعه بجدوى العملية الجراحية مهمـــا تكن خطيرة ، وان يهيئه نفسيا وعقليا وجسميا للجراحة الكبرى التى تنتظره . وفى كل بلاد العالم ، حين تقدم الحكومة على خطوة كبرى او قرار هام ، فانه مهما تكن ضرورات السرية ومبرراتها ، لابد وان تطلع المجموعات المختصة ولو فى أضيق الحدود من ممثلى الشـــعب فى البرلمان بجميع احزابه وفى القيادات العمالية والهيئات الشعبية ، وتأخذ برايهم وتشركهم فى المسئولية . فهم فى نهاية الامر اقرباء المريض المشرف على الهلاك وورثته .

وقد يكون للحكومة عذرها فى التسرع باتخاذ القرارات — اية قرارات — ولكن خطأ الاحزاب السياسية من اليسار الى اليمين مرورا بالوسط انها عجزت ، رغم انها تمثل الشعب فى مجلس الشعب ، عن أن تنقل للمسئولين توقعاتها لنتائج مثل هذه القرارات ومدى الانعـــالات الناجمة عنها . خصوصا وقد كان معروفا منذ عدة شهور ، بل وبدا واضحا فى بيان الحكومة نفسها ، انها بصدد تحديد البدائل المختلفة الكفيلة بالحد من العجز فى ميزان المدفوعات وتصحيح المســـار الاقتصادى للبلاد ، وأن على رأس هذه البدائل زيادة اسعار بعض السلع ..

وكان من الضرورى — بل ان تلك هى الممارسة الديمقراطية الصحيحة — أن ينزل النواب الى قواعدهم الشعبية فى دوائرهم الانتخابية ليطلعوا الناس على حقائق الموقف وضرورات العلاج. وبوبئذ لم يكن ليحدث ما حدث . وما كان بوسع

اية عناصر رافضة او متآمرة أن تستغل مشاعر الاحتجاج مهما يكن حجمها ، لتحاول نقل الشرعية من ايدى المؤسسات الى الشارع . ولوجدت هذه العناصر نفسها منعزلة غير قادرة على التأثير .

غير اننا لابد وأن نعترف بأن بعض العناصر السياسية التى يفترض فيها انها على درجة من الوعى والمسئولية السياسية ، سواء فى صفوف الاحزاب او الطلبة ، قد خذلت تجربة الديمقراطية الوليدة فى اول امتحان لها . واذا كانت بعض العناصر السياسية الممثلة فى مجلس الشعب قد عجزت عن الارتفاع الى مستوى هذه التجربة الجديدة فى حياتنا السياسية ، وارتدت الى الممارسات القديمة البالية التى تعتمد على تملق الجماهير أكثر مما تعتمد على توعيتها وتنويرها وانضاجها ، وعلى اثارتها أكثر مما تعتمد على قيادتها ، فان موقف قيادات الطلبة هو الذى يحتاج الى مزيد من الفهم والتحليل . فقد بدأ من حوار الرئيس السادات مع ممثلى الطلبة ، أن شبابنا على عكس شباب العالم كله يسير الى الامام وقد التوت اعناقه الى الوراء . وكانت تلك ظاهرة تدعو الى الحيرة : الحاكم هو الذى يدعو الى تعدد الاراء ، بينما الشباب يدعو الى الرأى الواحد والحزب الواحد والامر بين شباب العالم كله يسير فى الاتجاه العكسى .

وقد يكون السبب فى ذلك كله راجعا الى أن شعبنا قد حرم طويلا من تحمل المسئولية ، وتعود اخفاء الحقائق عنه ، وعومل معاملة الطفل غير الناضج طوال سنين عديدة . واسهمت نظمنا التعليمية فى المدرسة وفى الجامعة على حد سواء فى افراز قوالب وصيغ من التفكير تفتقر الى حرية الرأى ، والايمان بالمنهج العلمى واحتمال الصواب والخطأ واحترام الرأى المخالف . والنتيجة لذلك أن نشهد ما شهدناه من اسلوبين ، كلاهما فج يتسم بالافراط أو التفريط : اسلوب الحوار الذى اختارته قيادات الطلبة وما فيه من افراط وغلو وتطاول واسلوب التفريط وتبادل الاتهامات بين اساتذة الجامعة بمشهد من رئيس الدولة .. كلاهما يعكس اسبابا عميقة تفسر حدوث ما حدث ، ويؤكد أن الديمقراطية تربية واسلوب فى التربية قبل كل شىء ولعل الرئيس السادات قد حاول بحواره المفتوح مع الطلبة أن يقدم لهذا السبب نموذجا لمعنى الديمقراطية فى الظروف التطبيق . وحرص برغم كل الظروف والملابسات المريبة التى احاطت بهذه الاحداث المفزعة ، على الا يلجأ لاجراءات استثنائية او يدير عجلة التطور السياسى الذى تحقق فى البلاد الى الوراء . بل استخدم صلاحياته الدستورية فى مواجهة اخطار محدقة رآها تهدد البناء الجديد بالانهيار ، وفى علاج ثغرات واخطاء اوشكت اصابع الاقلية المدبرة ان تنفذ منها لتعيد البلاد كلها الى صحراء من التيه والضلال ، بينما وقف مجلس الشعب — مع أن الاغلبية فيه من حزب الحكومة — عاجزا عن الحركة قاصرا عن ملاحقة الاحداث .

ان كل شعوب العالم تواجه فى تاريخها بمشكلات شديدة قاصمة ، وشعبنا ليس اقل قدرة على مواجهة الازمات والمشاكل وتحمل اعبائها . ولكننا مطالبون ونحن نزرع اسس تجربة ديمقراطية رائدة فى دول العالم الثالث ، بأن نقدم للشعب مزيدا من الحقائق ومزيدا من المسئولية .. مطالبون بان نضع للممارسة الديمقراطية تقاليد وضوابط شرعية ،

تحد من التجاوزات التى تلازم كل تجربة ناشئة ، مطالبون بعدالة توزيع الاعباء على جميع طبقات الشعب وفئاتـــــه . ولعل مما يخفف من وزر الاغلبيةالصامتة تحملها مسئوليتها فى الاســـتفتاء الذى جرى، وفى تقويم الاثار المدمرةالتىتركتها احداث ١٨ و ١٩ يناير على تجربتنا الديمقراطية الوليدة .

سلامه أحمد سلامه